اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق ـ ص.ب : ٣٨٠٠
هاتف : ٣٣٣٥٨٥٢
فاكس : ٣٣٣٩٢٢٧

المؤتمر الفني الدوري الثالث عشر للاتحاد

التكامل العربي في مجال انتاج وتصنيع
مستلزمات الانتاج الزراعي وأثره على
تحقيق التنمية الزراعية المستدامه

انشاء منطقة تجارة حرة عربية لمستلزمات الانتاج الزراعي وتنسيق أنشطة البحث والتطوير مدخلان ضروريان للارتقاء بالانتاج الزراعي في الوطن العربي

اعـــداد

الدكتور محمد السيد عبد السلام

نقابة المهن الزراعية المصرية

دمشـــق

٢١ ـ ٢٣ / ١٢ / ١٩٩٩

بسم الله الرحمن الرحيم

إ نشاء منطقة تجارة حرة عربية لمستلزمات الانتاج الزراعى و تنسيق انشطة البحث و التطوير مدخلان ضروريان للإرتقاء بالإنتاج الزراعى فى الوطن العربى

دكتورمحمد السيد عبد السلام

(مركز البحوث الزراعية جمهورية مصر العربية)

ملخص

تمثل مستلزمات الإنتاج الزراعى ركنا أساسيا فى عملية الإنتاج الزراعى بكافة فروعه . وقد ازداد اعتماد الزراعة فى العقود الاخيرة ،على الالات و المعدات و الاسمدة و المبيدات الحيوية و الادوية البيطرية، فضلا عن التقاوى، ثم فى السنوات الاخيرة ، منتجات التكنولوجيا الحيوية الحديثة . و الوطن العربى يعانى من فجوة غذائية متزايدة ، وزيادات كبيرة فى السكان، ومن ثم ضرورة مضاعفة الإنتاج الزراعى الامر الذى يستلزم زيادات كبيرة فى الإنتاج ، خاصة فى ضوء محدودية الموارد الطبيعية الزراعية ، الأمر الذى يحتم إستخدام معدلات أكبر من مستلزمات الإنتاج .

وباستثناء الأسمدة ، يعتبر الوطن العربى مستوردا لمستلزمات الإنتاج، و يتوقع أن تزيد حاجته الى الإستيراد فى السنوات القادمة، خاصة تلك المرتبطة بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة. و فى ضوءالتوجه العالمى نحو إقامة تكتلات اقتصادية كبيرة ،وأحكام منظمة التجارة العالميةلن تستطيع الاقطار العربية فرادى إقامة صناعات وطنية لمستلزمات الإنتاج الزراعى قادرة على المنافسة ، خاصة مع التطور السريع فى التكنولوجيا، الذى يستلزم مستويات دائمة التقدم من البحث العلمى و التطوير .

لهذا فإن الأقطار العربية مطالبة بإقامة منطقة تجارة حرة لمستلزمات الإنتاج الزراعى ، كمقدمة لسوق عربية مشتركة، يمكن أن تبدأ بالزراعة والغذاء ، توفر الإطار الإقتصادى السليم للانشطة الإستثمارية المطلوبة ،كذلك توفير الدعم الفنى المتمثل فى أنشطة البحث العلمىو التطوير و نقل التكنولوجيا ، الذى يمكن ان تقوم به الاقطار العربية فى إطار تنظيم مناسب يكفل التنسيق فيما بينها . و فى اطار هذا التوجه يجب بذل جهد اكبر للجمع بين رجال الاعمال من الأقطار العربية و الفنيين فى المؤسسات البحثية الإرشادية حتى يمكن تنمية التكامل و المشاركة، بين الأقطار العربية ، وإقامة صناعة مستلزمات إنتاج زراعى ناجحة إقتصاديا وفنيا .

مقدمة

يشهد العالم تطورا مذهلا ومتسارعا فى كافة مناحى الحياة ، والزراعة ليست إستثناء . وعندما نتحدث عن مستلزمات الإنتاج الزراعى عادة ما يتبادر إلى ذهننا النقاوى والأسمدة والمخصبات ، والالات والمبيدات الحيوية ، والأدوية البيطرية . ولكن التطور التكنولوجى السريع أضاف التكنولوجيا الحيوية الحديثة سواء من خلال زراعة الأنسجة أو هندسة الوراثة ، وبرامج الحاسب الآلى سواء للإرشاد الزراعى (النظم الخبيرة) ، أو الإدارة المزرعية ، أو أنشطة الإنتاج والتصنيع والتسويق . وعندما نتحدث عن مستلزمات الإنتاج الزراعى فى الوطن العربى ، غالبا ما يقتصر حديثنا على تلك التى تتوفر عنها الإحصاءات ، أما تلك التى لا تتوفر عنها إحصاءات فتظل مجهولة رغم أنها سوف تلعب الدور الرئيسى فى الزراعة الحديثة ، وسوف تكون العامل المحدد فىحصول الدول المتقدمة على قدرات تنافسية حاسمة تعظم من مكاسبها فى إطار منظمة التجارة العالمية _ حيث البقاء للأقدر على المنافسة . وفى ظل التكتلات الإقتصادية الضخمة التى تتيح لها الأسواق ، ومن ثم إنتاج أكبر وقدرة على الإتفاق على البحوث والتطوير ، ومن ثم تكلفة إنتاج أقل ، وقدرة تنافسية أعلى .

لقد أستخدم الإنسان ،، التكنولوجيا الحيوية ،، منذ آلاف السنين ، فى صناعة التخمرات وغيرها ، ولكن التقدم السريع والمؤثر جاء مع بداية هذا القرن ، وبلغ مداه فى الثورة الخضراء فى الستينات والسبعينات ، وجاءت أخيرا التكنولوجيا الحيوية الحديثة (زراعة الأنسجة وهندسة الوراثة) مع بداية السبعينات لتفتح آفاقا هائلة للتنمية الزراعية . وفى خط مواز تطور إستخدام الحاسب الآلى بصورة مذهلة ، وكذلك أساليب ووسائل تصنيع وحفظ ونقل المنتجات الزراعية . هذه التكنولوجيات الحديثةتحميها حقوق ؛؛الملكية الفكرية ؛؛ ومن ثم ، فى السنوات القادمة سوف نجد أن صناعة مستلزمات الإنتاج الزراعى محكومة بحجم التكتل الإقتصادى _ السوق _ وأيضا القدرات العلمية _ البحوث والتطوير _ وكلا العاملين يجعلان من بقاء حالة التشرذم فى الوطن العربى إلى أسواق صغيرة ضئيلة بوجه عام وإمكانات تكنولوجية محدودة~~التنمية الزراعية~~ نوع من المخاطرة بمستقبل التنمية الزراعية فى الأقطار العربية .

أولا : عن ضرورة التنمية الزراعية والإرتقاء بإنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعى يبين الجدول رقم (١) واردات وصادرات أحد عشر قطرا عربيا من السلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج . ويتضح من الأرقام المبينة ضخامة حجم واردات السلع الزراعية (نحو ١٩ مليار دولار)، وتواضع حجم الصادرات (٤,٦ مليار دولار) بما يترك فجوة كبيرة (١٤,٤ مليار دولار) . هذه الفجوة ينبغى العمل على تداركها لأسباب إقتصادية وأمنية واضحة

، أوعلى الأقل الحد من تزايدها . وإذا أخذنا فى الإعتبار أن السكان فى الوطن العربى يتزايدون بمعدلات كبيرة جدا ، فقد كان عددهم عام ١٩٧٢ نحو ١٢٢ مليون نسمة زاد إلى الضعف _ أى نحو ٢٤٠ مليون نسمة عام ١٩٩٣ ، ويتوقع أن يتضاعف مرة أخرى إلى نحو ٤٨٠مليون نسمة عام ٢٠٢٠ م . وفى نفس الوقت نحن نتوقع أن تؤدى جهود التنمية الإقتصادية الجارية فى شتى أقطار الوطن العربى إلى زيادة فى الطلب على الغذاء والسلع الزراعية بوجه عام . وهكذا فإن هذين العاملين معا يؤكدان الحاجة الماسة إلى العمل على مضاعفة إنتاج الغذاء والسلع الزراعية مرة واحدة على الأقل حتى لا تزيد الواردات بصورة تؤدى إلى الإخلال الشديد بالإقتصاديات العربية . ومن جهة أخرى يجب أن نأخذ فى الإعتبار محدودية الموارد الزراعية الطبيعية من أرض وماء . وهذان العاملان يعنيان زيادة الحاجة إلى مستلزمات الإنتاج . ويبين الجدول رقم (١) كذلك أن واردات الأحد عشر قطرا من مستلزمات الإنتاج الزراعى التقليدية الثلاثة (الأسمدة ، الالات والمعدات ، المبيدات الحيوية) قد بلغت نحو ١٠٧٨ مليون دولار ، بينما تجاوزت الصادرات هذا المقدار إلى نحو ١٧٨٠ مليون دولار ، ومن ثم يميل ميزان تجارة مستلزمات الإنتاج لصالح الأقطار العربية ، ولكن يجدر بنا أن نلاحظ أن الأسمدة _ خاصة الفوسفات والبوتاسيوم _ تشكل الجانب الأكبر من الصادرات ،

وكما يتضح من الجدول رقم (٢) بلغت نحو ١٦٤٢ مليون دولار تشكل نحو ٩٦٪ من جملة صادرات مستلزمات الإنتاج الثلاثة ، ولكن نحو ٣٢٪ منها يصدر فى الحالة الخام غير المصنعة . كذلك يلاحظ أن نحو ٨٦ ٪ من الصادرات من الأسمدة تساهم بها أربعة أقطار عربية هى المغرب وتونس (الفوسفات) والأردن (البوتاسيوم) والسعودية (الأزوت)، كذلك يتضح من الجدول رقم (٢) أن جميع الأقطار العربية الأحد عشر مستوردة للأسمدة والالات والمعدات والمبيدات الحيوية ، وقد بلغت جملة وارداتها نحو ٣٣٩ مليون دولار من الأسمدة ، ٤٢٧ مليون دولار من المبيدات الحيوية . هذا بينما على الجانب الآخر لم تتجاوز الصادرات ٣٠ مليون دولار من الالات والمعدات و٤٤ مليون دولار من المبيدات الحيوية .

أما فى مجال التكنولوجيا الحيوية فلا تتوفر حاليا إحصائيات عن حجم الإستخدام والتجارة ، إلا أنه فى عام ١٩٨٩ قامت كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ولجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا بإعداد تقرير جاء فيه أن المهارة الفنية ، والبينة الأساسية العلمية ، والإستثمار ، والمقدرة الصناعية ، تعتبر من العوامل المحددة لأنشطة مجال التكنولوجيا الحيوية الحديثة فى الدول العربية ، وأن هناك حاجة ملحة إلى إعادة تقييم أوضاع التكنولوجيا الحيوية الحديثة ، وتنسيق الجهود على مستوى كل دولة وباقى الدول لتفادى الإزدواجية غير الضرورية فى المرحلة السابقة لمستوى التنافس وترتيب الأولويات .

ولا شك أنه منذ ذلك الحين حدث تقدم فى الأقطار العربية ولو أنه يبدو أن التنسيق أو التكامل لايزال غائبا ، ومن ثم القدرة على المنافسة مع العالم لازالت بعيدة المنال .

ثانيا : دورالبحث العلمى والتطوير وقوانين حقوق الملكية الفكرية فى إنشاء صناعة وطنية لمستلزمات الإنتاج .

فىضوء التطورات العالمية السريعة ، سواء تلك المتمثلة فى توليد تكنولوجيات جديدة متميزة فى كافة المجالات ، ومن بينها مستلزمات الإنتاج الزراعى ، أو تلك المتمثلة فىأحكام منظمة التجارة العالمية التى تفرض فتح الاسواق للمنافسة ، سوف تواجه صناعات إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعى فى الاقطار العربية ضرورة أن يكون لديها قدرة ذاتية على التطوير والإبتكار. وهكذا فإن للبحث العلمى والتطويردورا أساسيا، وغيابه أو ضعفه يعنى ببساطة عجز الإنتاج الوطنى عن المنافسة ، بسبب التخلف التكنولوجىأو إرتفاع تكلفة الإنتاج ، حتى فىسوقه الوطنى . كذلك سوف يكون من المستحيل إنشاء صناعة وطنية فى بعض القطاعات. خاصة تلك المتعلقة بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة . كذلك فإن إستخدام مستلزمات الإنتاج الزراعى ينبغى أن يكون بالصورة التى تحقق أفضل النتائج بما يعززالقدرة التنافسية للسلع الزراعية العربية سواء فى أوطانها أو فى السوق الخارجى . وهذا ايضا دور المؤسسات البحثية الإرشادية الوطنية.

هذه المؤسسات ينبغى أن توفر المعلومات و المعارف الوافية لإستخدام مستلزمات الانتاج تحت الظروف المختلفة ، ونقل هذه المعلومات والمعارف إلى المنتجين الزراعيين ، والعمل على توفير السبل الكفيلة بتشجيعهم على تبنيها وإستخدامها .

وفى السنوات القادمة سوف تلعب قوانين حقوق الملكية، أى الحماية التى تمنح فى دولة ما لاختراع من دولة أخرى فضلا عن مواطنيها، دورا حاكما فى تحفيز أو تنشيط قطاع إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعى ، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بزراعة الانسجة وهندسة الوراثة ، برامج الحاسب الالى ، تكنولوجيات تصنيع وحفظ الأغذية، الأدوية البيطرية ، منظمات النمو واالهرمونات .... إلخ .

وتهتم الدولة – عموما –فى نظرتها إلى نظم حماية حقوق الملكية الفكرية بوجه عام وتلك الخاصة ببراءات الإختراع بوجه خاص _ بتحقيق ثلاث مصالح رئيسية:

الأولى : تشجيع الإبتكار الوطنى بأقل التكاليف . الثانية : حماية مصالح الشركات والمؤسسات المحلية فى بيع تكنولوجياتها فى الدول الأخرى . الثالثة : شراء التكنولوجيا التى قد تحتاج إليها من الخارج بأقل تكاليف ممكنة . ويتمحور النقاش الجارى حول ,,إخضاع الحياة _ أى المادة الحية _ لبراءات الإختراع ،، على النطاق الدولى حول نقطتين : الأولى: تتعلق بالجانب الإقتصادى _ بتوفير التكافؤ ، أو العدالة بين حق المخترع فى جزء من الفائدة الإقتصادية

التى تتحقق لمستخدمى هذا الإختراع ، وحق القطر المستخدم للتكنولوجيا فى عدم إعاقة تطوير القدرة الذاتية الوطنية على الإبتكار. الثانية : تتعلق بالجانب الأخلاقى والقانونى _ وعما إذا كانت الكائنات الحية المنتجة بواسطة التكنولوجيا الحيوية المنتجة الحديثة مواد يمكن إخضاعها لنظام براءات إختراع ، أى أنها جزء من الإرث المشترك للإنسانية .

وفى الواقع تختلف دول العالم كثيرا فى موقفها تجاه منح براءات إختراع للتكنولوجيا الحيوية الحديثة ، إنطلاقا من طبيعة علاقتها بهذه التكنولوجيا ، وهى عموما تنقسم فى هذا الصدد إلى ثلاث مجموعات:

المجموعةالأولى :

تشمل الدول المتقدمة _ المنتجة للتكنولوجيا الحيوية الحديثة ، والتى تأخذ موقف ((البائع)) للتكنولوجيا ، مثل الولايات المتحدة واليابان ودول السوق الأوروبية (و الشركات عابرة القارات) هذه الدول والشركات تناصر بشدة وجود نظام دولى لحماية حقوق الملكية الفكرية ، وهى ترى أن ما تعتبره عدم كفاية الحماية لحقوق الملكية الفكرية مثبط رئيسى لإعداد المنتجات المبتكرة للتكنولوجيا الحيوية الحديثة للتسويق فى الدول النامية ، بل إنهم يعتبرون عدم توافر هذا النوع من الحماية لمنتاجتهم نوعا من القرصنة ، ومن ثم فهم يطالبون بشدة بإقرار نظم براءات إختراعات قوية لتوفير أكبر قدر من الحماية لمنتاجتهم .

المجموعة الثانية :

وتشمل الدول التى فى موقف ((المشترى)) للتكنولوجيا الحيوية الحديثة ، ولكن تتوافر لديها قدرة محلية ملحوظة لإدخال تعديلات، أو لأقلمة أو نسخ هذه التكنولوجيات ، كذلك أسواقها كبيرة ولكن ليس لديها بعد حجم صادرات تكنولوجيا ملحوظ ، ومن هذه الدول البرازيل والعديد من الدول المصنعة حديثا وبعض الدول النامية . هذه الدول ترى أن نظام براءات الإختراع الدولى يعمل ضد مصالحها ، وأنها لا تحصل على شئ فى مقابل توفير الحماية لإختراعات الدول المتقدمة البائعة للتكنولوجيا وهى تحتاج من الدول والشركات المصدرة للتكنولوجيا أن تتيح لها إبتكاراتها بتكلفة منخفضة ، كما أنها تريد أن تستخدم هذه الإبتكارات كأساس لإدخال تعديلات عليها وإنتاج تكنولوجياتها الخاصة ، ومن ثم فهى لا تعتبر حماية حقوق الملكية الفكرية ((حقا طبيعيا)) ولكن موضوعا للتفاوض ، الذى يمكن من خلاله أن تحصل على تنازلات من الدول المصدرة مقابل فتح أسواقها .

المجموعة الثالثة :

وتشمل معظم الدول النامية ، وهى دول ((مشترية)) أو مستوردة للتكنولوجيا ، وقدراتها على توليد وتطوير التكنولوجيا محدودة للغاية ، أو ربما غير موجودة ، ومن ثم فالموضوع قد

يعتبر بالنسبة لها غير ذى أهمية ، وقد لا يضرها كثيرا منح الحماية لحقوق الملكية الفكرية ، فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحيوية الحديثة ، ولكن لا شك فى أنه سوف تظل لديها رغبة فى تشجيع القدرة المحلية على الإبتكار لخدمة إحتياجاتها المحلية .

ولا شك فى أن نظام براءات الإختراع بالنسبة للتكنولوجيا الحيوية فى بلد ما يمكن أن يكون له إيجابيات وسلبيات ، ولعل أهم الإيجابيات التى يمكن أن تحققها دولة نامية من تطبيق قوانين مناسبة لبراءات الإختراع تتمثل فيما يلى :

١ _ تشجيع تطوير القدرات البحثية المحلية بما تكفله هذه القوانين من حماية لمنجزات البحوث والتطوير .

٢ _ تشجيع مساهمة القطاع الخاص فى أنشطة البحوث والتطوير .

٣ _ تشجيع مساهمة الشركات عابرة القارات فى الإستثمار خاصة فى إنتاج متطلبات السوق المحلى .

٤ _ إمكانية إستخدام حقوق الملكية الفكرية فى التفاوض على شروط أفضل فى السوق الخارجى لسلعها التصديرية .

وعلى جانب السلبيات ، هناك مخاوف كثيرة بالنسبة للدول النامية ، وقد أحصى وهناك نحو إثنى عشر سببا تمثل سلبيات لتطبيق قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية الدولية نذكر منها إثنين :

الأول : يتعلق بالزراع ، فسوف يضطر الزراع لدفع عوائد حقوق الإختراع عن كل جيل من النباتات والحيوانات يشترونه ويكثرونه بغرض الإنتاج . وسوف تكون أسعار البذور والسلالات نواتج هندسة الوراثة المحمية ببراءات الإختراع أعلى كثيرا من تلك التقليدية ، وسوف يكون غير مسموح للزراع قانونا بأن يجددوا قطعانهم أو تقاويهم دون الحصول على إذن أو دفع العوائد المطلوبة .

الثانى : يتعلق بمربى النبات والحيوان _ فسوف يفقد مربو النبات والحيوان حرية الحصول على التراكيب الوراثية اللازمة لتربية أصناف نباتية وسلالات حيوانية جديدة ، إذ سوف تصبح المواد الوراثية شاملة المورثات والخلايا والبروتوبلاستات وحتى الصفات مثل (المحصول العالى) ملكية خالصة للشركات الكبرى . وسوف ينبغى للمربى الحصول على تراخيص الإستعمال وبصفة عامة لاجدال فى أن تطبيق قوانين براءات الإختراع على المواد الحية ، وتوفير الحماية الدولية لهذا النوع من الإختراعات ، له ضروريات ومحاذير وأن الدول المختلفة فى ظروفها تختلف فى إحتياجاتها من حيث توفير الحماية ، ومن ثم فسوف ينبغى على كل قطر دراسة ظروفه وإحتياجاته والتوصل إلى نظام الحماية السليم ، الذى يحقق له أقصى قدر من الإيجابيات و أقل قدر من السلبيات .

إن قيام المؤسسات البحثية بجهد مكثف ومنظم لتحقيق أهداف محددة يعتبر ركن الزاوية فى أى تفكير مستقبلى للنهوض بإنتاج مستلزمات الإنتاج فى الوطن العربى .

الخلاصة

أولا : الاقطار العربية فى حاجة ماسة إلى مضاعفة إنتاجها الزراعى خلال أقل من خمسة وعشرين عاما ، وتمثل مستلزمات الإنتاج ، كما ونوعا ، ركنا أساسيا فى إمكانية تحقيق هذا الهدف .

ثانيا : التوجه العالمى نحو إقامة تكتلات إقتصادية كبيرة ، ومتطلبات منظمة التجارة العالمية ، تعنى ضرورة أن يكون الإنتاج المحلى لمستلزمات الإنتاج الزراعى قادرا على المنافسة فى السوقين الوطنى والعالمى .

ثالثا : التقدم السريع فى التكنولوجيا على مستوى العالم ، خاصة فى مجال التكنولوجيا الحيوية، يعنى أن إقامة صناعة وطنية ناجحة لمستلزمات الإنتاج الزراعى يجب أن يستند إلى نشاط بحث علمى وتطوير كفء وقادر على تقديم المبتكرات وخفض تكاليف الإنتاج .

رابعا : الأقطار العربية فى وضعها الحالى ، لا توفر سوقا كبيرة لصناعة وطنية ناجحة فى أى منها كل على حدة ، ولا تستطيع توفير بحث علمى وتطوير قادر على مسايرة التقدم العالمى . ومن ثم فهناك حاجة ماسة إلى العمل على محورين رئيسين .

الأول : إنشاء منطقة تجارة حرة عربية لمستلزمات الإنتاج الزراعى تكون مقدمة لمنطقة تجارة حرة للسلع الزراعية وفى النهاية سوق عربية مشتركة . هذه المنطقة الحرة ستوفر سوقا كبيرة يمكن لرجال الأعمال والمستثمرين أن يمارسوا نشاطهم فيها من منطلق إمكانية مطمئنة لتحقيق إنجازات .

الثانى : تعزيز قدرات البحث والتطوير والإرشاد الزراعى فى المؤسسات البحثية والإرشادية الحكومية وشركات إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعى (قطاع خاص) على المستوى الوطنى ، والتنسيق بينها على المستوى القومى ، بما يوفر قوة دافعة متواصلة للصناعة العربية لمستلزمات الإنتاج الزراعى .

ولتحقيق الهدفين السابقين ، ينبغى على إتحاد المهندسين الزراعيين العرب تكثيف الجهود لحث الحكومات العربية على الإسراع فى إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية ، والعمل على الجمع بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب والفنيين والعاملين فى المجالات المختلفة لإنتاج مستلزمات الإنتاج ، ومحاولة إقامة إطار للعمل المشترك .

جدول (١) : واردات وصادرات بعض الأقطارالعربية من السلع الزراعية وبعض مستلزمات الإنتاج (متوسط السنوات ٩٤_ ١٩٩٦ بالمليون دولار امريكى)

القطر	السلع الزراعية			مستلزمات الإنتاج (اسمدة_ آلات_ مبيدات حيوية)		
	واردات	صادرات	الفرق	واردات	صادرات	الفرق
الجزائر	٣٠٩٦	٧١	_ ٣٠٢٥	٤٩	٢٣	_ ٢٦
مصر	٣٣٣٥	٥٣٧	_ ٢٧٩٨	١١٥	٤٩	_ ٦٦
ليبيا	١١٦٠	٤٠	_ ١١٢٠	١١١	٤٠	_ ٧١
تونس	٨٦٧	٤٣٨	_ ٤٢٩	٧٢	٣٢٥	+ ٢٤٣
المغرب	١٥٦٢	٧٥٨	_ ٨٠٤	٢٠٣	٦٤٣	+ ٤٤٠
السودان	٢٧١	٤٥٤	+ ١٧٣	١٢٣	———	_ ١٢٣
السعودية	٤٠٤٩	٣٩٧	_ ٣٦٥٢	١٩٦	١٧٧	_ ١٩
الاردن	٧٦١	١٩٤	_ ٥٦٧	٢٧	٣٨١	+ ٣٥٤
عمان	٨٣٠	٢٢٦	_ ٦٠٤	٢٣	٦	_ ١٧
سوريا	٨٦٨	٧٥٩	_ ١٠٩	١٢٣	٤٢	_ ٨١
الإمارات	٢٢٤١	٧١٠	_ ١٥٣١	٣٦	٩٤	+ ٥٨
الجملة	١٩٠٤٠	٤٥٨٤	_ ١٤٤٥٦	١٠٧٨	١٧٨٠	+ ٧٠٢

جدول (٢) : واردات وصادرات بعض الأقطار العربية من بعض مستلزمات الإنتاج الزراعى (متوسط السنوات ٩٤_ ١٩٩٦ بالمليون دولار أمريكى)

القطر	واردات			صادرات		
	أسمدة	آلات ومعدات	مبيدات حيوية	أسمدة	آلات ومعدات	مبيدات حيوية
الجزائر	١٥,٤	١٣,٠	٢١,٣	١٨,٠	٤,١	٠,٧
مصر	١٦,٥	٣٦,٢	٦١,٢	٤٤,٢	٠,٥	٣,٣
ليبيا	٢٤,٦	٧٢,٧	٢١,٠	٤٠,٠	——	——
تونس	٦,٦	٤٨,٧	١٦,٥	٣٢٠,٤	٣,٤	٠,٧
المغرب	٧٩,٤	٧٦,٤	٤٧,٣	٦٤١,٦	——	٠,٦
السودان	٢٧,٣	٤٥,٥	٥٠,٠	——	——	—
السعودية	٨٨,٨	٦٩,٠	٣٧,٨	١٧٤,٠	١,٩	١,٢
الاردن	٨,١	٩,٢	٩,٥	٣٥٤,٠	٠,٨	٢٣,١
عمان	٨,٦	٤,٣	٩,٨	٤,٠	——	١,٥
سوريا	٦٣,٥	٣٣,١	٢٦,٤	٤١,٣	٠,٤	٠,١
الإمارات	٥,٠	١٨,٤	١٣,٠	٥,٠	١٨,٤	١٣,٠
الجملة	٣٣٨,٨	٤٢٦,٥	٣١٣,٨	١٦٤٢,٥	٢٩,٥	٤٤,٢